

معياريّة النّحو العربيّ بين الإجحاف والإنصاف.

The Normativity of Arabic Grammar Between Injustice and Fairness.

د. نوال عمامرة^{*1}¹ جامعة الوادي، (الجزائر)، amamra-naoual@univ-eloued.dz

تاريخ الإيداع: 2026/04/01

تاريخ المراجعة: 2026/05/06

تاريخ النشر: 2026/07/01

ملخص:

يتناول البحث مظاهر الخلاف بين الدّارسين العرب المحدثين وأنصار الاتجاه التّراثي في دراسة اللّغة العربيّة، فقد اتّجه بعض الباحثين، المتأثرين بالمنهج اللّسانيّة الغربيّة الحديثة، إلى نقد المنهج العربيّ المعياريّ ودعوا إلى تبني المناهج الوصفية والبنوية في دراسة العربيّة، في حين يرى المدافعون عن التّراث أنّ المنهج اللغويّ العربيّ يمتلك أصالة علميّة وتماسكا منهجيّا، فضلا عن اتّصاله التّاريخي المستمر بفضل الشّواهد القرآنيّة والشّعريّة المنقولة تواترا عبر الأجيال.

ويبيّن المقال أنّ عددا من الدّارسين المحدثين أغفلوا الطّروف العلميّة التي نشأ فيها المنهج العربيّ والأهداف التي سعى إليها التّحويون في تعقيد اللّغة وضبطها، إذ حاولوا إسقاط تصوّرات اللّسانيات الغربيّة الحديثة، ولا سيما البنيوية عند فرديناند دي سوسير، على العربيّة، من غير دراسة دقيقة للأسس التي اعتمدها علماء العربيّة في استقرار اللغة وتحليل ظواهرها.

الكلمات المفتاحية: المعياريّة، المنهج العلميّ، البنيوية، الاستقرار، القياس.

Abstract:

This research explores the disagreement between modern Arab scholars and supporters of the traditional approach to the study of Arabic. Influenced by modern Western linguistics, some scholars criticized the normative Arabic method and called for adopting descriptive and structural approaches. In contrast, defenders of the Arabic linguistic tradition argue that the classical method is scientifically grounded and historically connected to the continuous transmission of Qur'anic and poetic texts.

The article also shows that many modern scholars overlooked the historical and scientific context in which the Arabic grammatical tradition developed. Instead, they applied modern linguistic theories, especially the structuralism of Ferdinand de Saussure, without fully examining the methods early Arab grammarians used in analyzing and interpreting linguistic phenomena...

Key words: Normativity, Scientific Method, Structuralism, Induction, Deduction

* المؤلف المراسل.

تقديم:

تمثّل العربيّة التي نزل القرآن الكريم بها الوعاء الأوثق لفهم التراث اللّغويّ العربيّ واستجلاء معالمه، وهي الأقدر على قراءة الماضي اللّغويّ للأمة العربيّة والإسلاميّة وتحليل ظواهره، كما تعدّ مرجعا أساسيا في تفسير مختلف الفنون العربيّة، لكونها حاضنة للنصوص المؤسّسة، ومكوّنا فاعلا في تشكّل التاريخ والدين والمجتمع وسائر المعارف العلميّة والثّقافية.

ومن هذا المنطلق، فقد تمكّن النحويّون من المحافظة على استمراريّة اللّغة على النّحو الذي كانت عليه زمن نزول القرآن الكريم بها، لأنها مرهونة بالرسالة القرآنيّة، وقد أصرّ بعض الباحثين على عدم التمسك بالنّحو والإعراب والعوامل، ما دامت العرب تتكلّم على سجيّتها وتؤمن بالواقع اليوميّ المعيش للّغة، بغير مبالاة بالتغيّر، مادامت للنّاس القدرة على فهم بعضهم البعض، ولكن اللّحن في اللّغة المعياريّة العربيّة خطير، نظرا للمكانة المهمّة التي يحظى بها الخطاب القرآنيّ، وكذلك الخطاب الأدبيّ، لأن هذه اللّغة المعياريّة تكشف الماضي العربيّ وتجعله في مكّنة عامّة المتأخرين الذين ينتمون إلى ركّبه، وتجعله موصولا بحاضرهم، وقد كانت مواقف الدّارسين العرب المحدثين بشأن المعياريّة العربيّة متباينة، بين النّقد والتّثمين، ففريق من الذين تلقّوا تعليمهم بالجامعات الغربيّة دعوا إلى التخلّص من هذه المعياريّة قد أفضت إلى إفساد النّحو، إذ جعلته نسقا مغلقا موصدا الأبواب، متعسّر التناول.

وإبراهيم أنيس وتامام حسان هما رائدا هذا الاتّجاه، وبالمقابل فريق آخر يمجّد المعياريّة في التراث اللّغويّ العربيّ ويشيد بالمنهج العلميّ المتبع في استنباط القواعد من كلام العرب ويرى أصحاب هذا التّوجه بأنّ النّحو المعياريّ في العربيّة بُني على منهج علميّ سليم استنبطت أحكامه عن طريق المنهج الاستقرائيّ، وأنّ ضعف المتخصّصين وغير المتخصّصين في النّحو العربيّ في زماننا لا يُحاسب عليه النّحويّون أو النّحو، لأن هذا الضّعف في الحقيقة ناتج عن تقصير هؤلاء المتخصّصين في تعلّمه، ويعد عبد الرحمن الحاج صالح زعيم هذا الاتّجاه، ومنه فإن هدف هذا البحث هو إبراز مواقف اللّسانيين العرب من المنهج المعياريّ في اللّغة العربيّة وعرض أدلّة كل فريق في الحكم عليه ثم المقارنة والتّرجيح بينهما.

العرض:

بدأ الحديث عن معياريّة النّحو العربيّ في العصر الحديث، بعد عودة الدّارسين العرب المبعوثين لتلقّي تعليمهم العالي في الجامعات الغربيّة، ومن هؤلاء الدّارسين: الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور كمال بشر، والدكتور تمام حسان، والدكتور عبد الرحمن أيوب وغيرهم، وما إن شرعوا في الكتابة والتّأليف وممارسة مهامهم في الجامعات العربيّة حتى أخذوا يعيبون على الدّرس النّحويّ العربيّ منهجه المعياريّ في وضع القواعد

التَّحوية والصَّرْفية، فأبدوا ملاحظاتهم ونقدتهم لكثير من جوانب النَّحو العربي ودعوا إلى إقصاء المعياريّة متأسين في ذلك بديسوسير الذي استبعد الدراسة المعياريّة في البحث اللغوي الغربيّ، ودعا إلى استعمال المنهج الوصفيّ في دراسة اللّغات واللّهجات.

ومن المهم جدا هنا تعقّب منشأ المنهج المعياريّ في البحث اللّغوي الغربيّ وتعليل سبب إقصائه من طرف ديسوسير، قبل الخوض في الحديث عن المواقف المتباينة تجاه المنهج المعياريّ في اللّغة العربيّة.

تشير الدّراسات الغربيّة في تاريخ الفكر اللّغويّ أن نحاة اليونان قد تأخّروا نسبيا في وضع قواعد منهجيّة للغتهم، إذ شرعوا في التّقعيد التّحوي خلال العهد السّكندري في القرن الثّاني قبل الميلاد وما بعده، وهو تأخر يدعو للدهشة.¹

وارتبط هذا النّشاط العلميّ في وضع القواعد التّحوية بجهود الفلاسفة الذين عملوا على تطبيق القواعد والتّحليلات الفلسفيّة على اللّغة² وبالتّحديد تمّ ذلك على يد أعلام المدرسة الفيلولوجيّة التي ظهرت في ذلك الوقت وقد اكتفت في بناء أصولها على استقراء النّصوص المكتوبة دون اللّغة المنطوقة وهدفها في ذلك بعث النّطق القديم الذي تناساه النّاس منذ زمان بعيد³ فحاولوا إخضاع اللّغة لمبادئ التّحليل المنطقيّ التي كانت سائدة في الفلسفة اليونانيّة، ومن ثمّ لم يكن الدّافع الأوّل لتقعيد اللّغة عندهم تعليمها أو صونها من الخطأ بقدر ما كان محاولة لفهم بنيتها وتحليلها وفق مقولات الفلسفة.

وتبعهم الرّومان في ذلك، فوضعت لكل من اللّغتين قواعد لما يمكن أن ندعوها اللّغة الفصحى وهي اللّغة التي لم تكن هي المستعملة في الوقت الذي وضعت فيه تلك القواعد أي أنهم لم يصنفوا قواعد اللّغة التي كان الناس يستعملونها في زمانهم بل وضعوا قواعد لما يجب أن تكون عليه اللّغة وهي التي تسمى القواعد المعياريّة التي لم تتغير بتعاقب القرون، بحيث صارت في النّهاية تشير إلى لغة غير موجودة ولا مستعملة إطلاقا⁴

ويرى Mario Pei ماريوباي أن الدّرس اللّغوي اليوناني تخلف كثيرا عن المنهج العلميّ وأن سبب تأخره وعدم بلوغه درجة الإحكام يرجع أساسا إلى ارتباط النّحاة الإغريق بالمبادئ الفلسفيّة والمنطقيّة؛ إذ كثيرا ما حالت هذه الخلفيّة الفكريّة دون اعتمادهم الملاحظة العلميّة المباشرة، فوجّهتهم نحو المنهج الاستدلالي القائم على القياس العقلي بدل المنهج الاستقرائي القائم على تتبع الظواهر اللغوية وجمع شواهدا.⁵

وقد اعتمد جميع المؤلّفين في أوروبا بعد الرّومان على ما تركه اليونانيّون من مؤلفات كما أن النّحاة الرّومان أخضعوا جميع الظّواهر اللّغوية اللاتينية لقوانين اللّغة اليونانيّة وكذلك أخضع نحاة أوروبا من بعدهم كل ما لاحظوه في لغاتهم الخاصّة للمفاهيم التي اطلعوا عليها في كتب الرّومان وإلى يومنا هذا ما انفكت كتب النَّحو المدرسية تستخدم نفس المفاهيم ونفس المصطلحات التي تداولها جيل بعد جيل وتناقلوها منذ عهد أرسطو إلى عصرنا الحاضر ومازالت رائجة لم تكسد سوقها رغم رثتها وقلة موافقتها لمقتضيات هذا العصر⁶

وانطلاقاً من هذا التصور، عمل Ferdinand de Saussure على إقصاء الدراسة المعياريّة من نطاق البحث اللساني؛ إذ رأى أنها تفتقر إلى الدّقة العلميّة، لاعتمادها على مبادئ منطقيّة مجردة، وابتمادها عن اللّغة في استعمالها الحقيقيّ فهي -في نظره- لا تقوم على الملاحظة العلميّة المباشرة، ولا تستند إلى أسس استقرائية تجريبيّة في دراسة كلام النّاطقين الفعليّين، بل تنصرف أساساً إلى وضع قواعد تقضي بالتمييز بين التّراكيب الصّحيحة والخاطئة. إذ يقول في كتابه: "إن هذه الدّراسة التي بدأها الإغريق، وأخذها عنهم الفرنسيّون، اعتمدت على علم المنطق، وهي تفتقر إلى النّظرة العلميّة، ولا ترتبط باللّغة نفسها، وليس لها من هدف سوى وضع القواعد التي تميّز الصّيغ الصحيحة والصّيغ غير الصّحيحة، فهي دراسة معياريّة تبتعد عن الملاحظة الصحيحة للحقائق ومجالها محدود ضيق".⁷ وهنا نشير إلى الخطأ الذي ارتكبه عدد من الباحثين والدّارسين اللغويين العرب في تبني إقصاء المعياريّة العربيّة إسوة بديسوسير دون النّظر في منشأها وهو الاستقراء التجريبي الحسي المباشر في ميادين الفصاحة ببطلان القبائل العربيّة باستعمال القياس منهجاً ضابطاً، بخلاف منشأ المعياريّة الغربيّة.

أولاً- مآخذ الباحثين التّجديديّين على المنهج المعياريّ في النّحو العربيّ:

يرى عدد من اللّغويين المحدثين أن نحاة العربيّة الأوائل -على الرغم ممّا بذلوه من جهود كبيرة في تقعيد العربيّة- قد مالوا إلى الإفراط في تبني النزعة المعياريّة في تقعيد اللّغة، وهي نزعة في نظر الفكر اللغوي الحديث مناقضة للمنهج العلميّ في دراسة اللّغة، ويذهب هؤلاء إلى أن أعمال النّحويين المتقدمين لا تخلو من مآخذ منهجيّة، من أبرزها أن الاتجاه المعياري لا يتّسم بالموضوعيّة الكاملة في الحكم على كلام العرب بالجواز أو المنع، أو بالخطأ والصّواب، إذ يعدّون مثل هذه الأحكام أقرب إلى التّقديرات الدّاتية منها إلى الوصف العلميّ المحايد، كما يرون أن مهمّة الباحث اللّغوي ينبغي أن تقتصر على وصف الظاهرة اللغوية كما هي في الاستعمال، دون أن يتجاوز ذلك إلى إصدار أحكام تقويمية من قبيل الاستحسان أو الاستقباح، لأنّ اللغة -في نظريهم- ظاهرة اجتماعيّة يحكمها الاستعمال الجماعيّ للنّاطقين بها.

وفي هذا السّياق ينتقد تمام حسان سلوك النّحويّين فيقول: "فكروا في اللّغة تفكير من يُخضع الصّواب والخطأ في استعمالها لا لمقياس اجتماعي بل لمجموعة من القواعد يفرضها عليها فرضاً ويجعل كل ما لا تنطبق عليه هذه القواعد إما شاذاً أو خطأً ينبغي ألا يدخل في دائرة الاستعمال العام ولو كان أشيع على الألسنة".⁸ وقد اقتنع هؤلاء الدّارسون بضرورة النّظر في اللّغة بالمنهج الوصفيّ وحده والرفض المطلق لفكرة القاعدة وحجتهم في ذلك أن العلم الموضوعي لا يقوم على فرض المعايير على المتكلمين باللّغة لأنه ليس من مهام النّحوي أن يقيّد الكلام، بل عليه أن يصف الظواهر اللغوية كما هي في الواقع دون إبداء أي حكم عليها لا بالجودة ولا بالرداءة، لأنّ الوصف الموضوعي في معايير العلم الحديث لا يترك من هذه الظواهر شيئاً ولا يزيد عليها شيئاً، ولا يحاول أصحابه أن يطلقوا على الواقع اللّغوي أحكاماً ذاتية يقول تمام حسان: "فالباحث يفترض أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتّسجيل".⁹

ولتَمَام حَسَّان عدّة مآخذ على منهج النّحويين العرب من ذلك أنهم أوقفوا استقراء الجديد من الشّواهد وعدّ هذا نقيصة أن يقولوا بانتهاء زمن الاستشهاد، يقول: "لم يعد ثمة مكان للاستقراء، لأن السّلف في نظرهم كانوا قد أتموا هذه العملية، وأوقفوا العمل فيها بفرض الجديد من الشّواهد، ومن هنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة، وبدأت التّمرينات العقلية في تركيب الجمل، وبدأ القول بالوجوب والجواز، وأصبحت القواعد سيّدة النّص"¹⁰ كما دعا إلى إعادة وصف اللّغة العربيّة وفق المنهج البنيوي الذي نادى به دي سوسير، وذلك بإلغاء بعض مسائل النّحو العربيّ، منها نظرية العامل التي يرى فسادها وبطلانها، وسعى مع ذلك إلى تقديم نظرية بديلة يراها كاملة وبسيطة ويراها موافقة للتّراكيب النّحوية العربيّة، بعيدة عن التّعليل والتّعقيد والصّعوبة يقول بعد الانتهاء من نقد نظرية العامل والتّعليل: "نرجو أن نكون قد بيّنا فساد العامل في النحو، بل فساد التّعليل الذي هو أصل العامل."¹¹

وقد سبقه إبراهيم أنيس في نقد منهج النّحويين العرب فنسب إليهم المغالطة والكذب والتزوير وجعل من الإعراب مسرحيّة مصطنعة من طرفهم، يقول: "ما أروعها قصّة، لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغويّة متناثرة بين قبائل الجزيرة العربيّة، ثم حيكت وتمّ نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأوّل الهجريّ أو أوائل القرن الثاني، على يد قوم من صنّاع الكلام، نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقيّة، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصنا منيعا، امتنع حتى على الكُتّاب والخطباء والشّعراء من فصحاء العرب، وشقّ اقتحامه إلا على قوم سمو فيما بعد النّحاة"¹² ثم أخذ في الحديث عن نمو سلطة النّحويين وصرامتهم في فرض القواعد الإعرابية على أهل اللّغة والأدب متعجّبا متساثلا عن مصدر قوّة هذا النّفوذ الذي سيطروا به على اللّغة فصّح: "نرى من كل هذا أن النّحاة حين استقرت لهم قواعدهم الإعرابية فرضوها على الفصحاء من العرب، وفرضوها على الفحول من الشّعراء، ثم فرضوها في آخر الأمر على أصحاب القراءات، فمن أين أتى لهم كل هذا السّلطان؟ لا ندري إلا أن نقول: إن تلك القواعد الإعرابية رغم وجود أساس لها في لغة العرب قد نسّقها النّحاة تنسيقا جديدا فيه من قياسهم وابتكارهم قدر غير قليل."¹³

ويقول الأستاذ عباس حسن منتقدا مبدأ القاعدة في تفكير النّحويين ومنهجهم: "فإن أعوزهم التّأويل والتمخّل، أسعفهم الحكم بالقلّة، والندرة، أو الشّدوذ، أو ما شابه ذلك، يقضون بها على كلّ ما يخالف ضوابطهم وأحكامهم، وما مرّد ذلك إلا أنهم ضيّقوا، وتشدّدوا في الأخذ عن العرب فوجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة، ولكنها تخالف مذهبهم، وتتعارض مع قواعدهم، فما كان أمامهم إلا اللّجوء إلى التّأويل."¹⁴

أما الدكتور حماسة عبد اللطيف فيرى أن دراسة القاعدة النّحوية يجب أن تتوقف عند الوصف المجرد المختصر وليس للنحوي أن يؤدي دور الحارس الخاصّ باللّغة الذي يزود عن قواعدها ضد كل تطوّر أو تبدّل لأنه ليس للباحث أن يقيد معيار اللّغة أو أن يفرضه على المتكلّمين وهذا هو التّناول الوصفيّ الصّحيح للّغة.¹⁵ ولكن النّحويين المتقدّمين حسب رأيه قد ابتعدوا عن أسس الدّراسة الوصفية، فحبسوا اللّغة خلف قضبان القواعد المعياريّة الصّارمة، كما كثرت في قواعدهم الأحكام المعياريّة اللفظية من قبيل قولهم: يجب كذا، ولا

يجوز كذا، وصارت مهمتهم سنّ معايير العربيّة وفرضها على الآخرين، والسيطرة على اللّغة، ونصبوا أنفسهم أوصياء على تلك القواعد التي لم تكن من اللّغة وحدها بل من القياس أيضا¹⁶

أما محمد عيد فيرى أن القواعد المعياريّة التي وضعها النحويون هي التي تتحكّم في مواقفهم النّحوية حتى انصرفوا عن منطق اللّغة في الحياة العادية و"دارت نظرهم حول إخضاع اللّغة لمنطق صارم وضعوه، ثم التزموه، فالقواعد التي يصلون إليها يجب أن تراعى، وأن تطرّد، فإذا حدث ما يخالف تلك القواعد رأوا فيها مخالفات ينبغي البحث عن تخريجها وتوجيهها، موجّهين نظرهم إليها من خلال القواعد التي خالفها النصوص، ومعرضين في غالب الأحيان عن التّسامح المطلوب مع تلك الأمور العادية."¹⁷

ثانيا- تميّن الباحثين المحدثين للمنهج المعياريّ في النّحو العربيّ:

يسمى أنصار المنهج المعياريّ في البحث النّحوي العربي "الاتجاه التراثي"، وهو اتجاه ينطلق من الإقرار بأصالة الجهود التأسيسية التي اضطلع بها النّحويون الأوائل، ويرى فيها عملا منهجيا رصينا، قام على أسس دقيقة من الاستقراء والضبط والتعليل، ويؤكد هذا الاتجاه أن الدّرس اللّغوي العربيّ قد بلغ درجة عالية من النّضج والاكتمال على أيدي علماء العربيّة، بحيث لا يُعدّ محتاجا - في جوهره - إلى مناهج خارجيّة تُكمله أو تعيد توجيهه، فضلا عن أن يُحكم عليه بالقصور أو الخلل المنهجيّ.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن ما وُصف به النّحو العربيّ من معياريّة ليس نقيصة منهجيّة، بل هو سمة علميّة نابعة من طبيعة اللّغة العربيّة ذاتها، ومن الغاية التي توخاها النّحويون في صونها وتقعيدها، إذ لم تكن المعياريّة عندهم حُكما اعتباطيا، وإنما كانت نتيجة للاستقراء الواسع لكلام العرب، ثم انتقاء الأفصح والأقيس والأشيع، في إطار رؤية علميّة تجمع بين الاستقراء والضبط.

ومن أبرز أعلام هذا الاتجاه في الدّراسات المعاصرة عبد الرحمن الحاج صالح، الذي خصّص جهوده لإعادة قراءة التّراث النّحويّ قراءة علميّة منصفة، فعمل على إبراز الأسس المنهجية التي قام عليها، وكشف عن سلامته النّظرية، مفنّدا كثيرا من الأحكام التي أطلقها بعض الباحثين المحدثين دون تمحيص كاف، وقد اعتمد في دفاعه على تعقّب دقيق لممارسات النّحويين أنفسهم، واستقراء نصوصهم ومقولاتهم المتناثرة في كتبهم، مبينا أن منهجهم لم يكن قائما على الافتراض أو الاعتباط، بل على معايير مضبوطة وآليات استقراء وقياس واستدلال واضحة.

ومن أهم آثاره في هذا المجال كتابه منطق العرب في علوم اللّسان، الذي سعى فيه إلى الكشف عن البنية المنطقية الكامنة في التّفكير اللّغوي العربي، وكتاب السّماع العلويّ عند العرب، الذي أبرز فيه مكانة السّماع بوصفه ركيزة أساسية في بناء القاعدة النّحوية، إلى جانب القياس والتعليل، وتندرج ضمن هذا الجهد مجموعة

من الأبحاث والمقالات التي أعادت الاعتبار للمنهج النّحويّ العربيّ، وقدّمته في صورته الحقيقيّة كونه منهجاً علمياً متماسكاً يجمع بين الدّقة النّظرية والامتداد التّطبيقي السّليم.

يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن المعيار في النّحو العربيّ لا يُفهم بوصفه سلطة علميّة فرضها النّحويون على الاستعمال اللّغوي، وإنما هو تعبير عن اختيار جماعيّ نابع من صميم المجتمع اللّغوي ذاته، فمرجعه الموضوعيّ يتمثّل في لغة القرآن الكريم، وفي كلام العرب الذين احتجّ بلغتهم قبل الإسلام وبعده ممن سلمت ألسنتهم من التّغير، حيث تكوّن هذا المعيار عبر ما استقرّ عليه الاستعمال من تراكيب وأصوات وأبنية.¹⁸ وما كان من النّحويّ إلا أن يتّبع منهجاً مناسباً في استنباط تلك المعايير المتواضع عليها يقول: "فالغرض من الوصف واختيار معيار معيّن ليس هو غرض صدر من العلماء ولا اختيارهم وحدهم بل هو راجع إلى المجتمع وما يريده من البقاء كمجتمع له خصوصيته... وهذا المتواضع عليه من نظام نحويّ صرفي ونظام معجمي ما هو إلا المعيار الذي اختاروه وتوارثوه، فالمعيار الموضوعيّ هو أيضاً ظاهرة يجب الاعتراف بها ككلّ الظواهر الاجتماعية الأساسيّة."¹⁹ وقد حدّد النّحويون هذا المعيار بحدود موضوعيّة، فهي لغة قوم معروفين تاريخياً وجغرافياً ولغة نصّ هو القرآن الكريم الذي يعد المرجع الأول لمعيار العربيّة.²⁰ فالمعايير التي سعى النّحويون لاستنباطها وتقييد قوانينها، كانت مرتبطة بالخطاب القرآنيّ وبالتّالي فهي معياريّة أريد لها أن تصلح للسّير مع القرآن عبر الزّمن فهي غير مرتبطة بأجل، ولا يمكن أن ينفكّ ماضيها عن حاضرها، فهي ليست ككل اللّغات التي أريد لها أن تكون لغات لأغراض تواصلية عابرة محدودة الأجل تكتفي بالوصف ولا تتأثّر بالتبدّل والتّغير وغير مرهونة برسالة سماويّة.

ويدافع عبد الرحمن الحاج صالح عن الأحكام المعياريّة التي أطلقها النّحويون على الكلام العربيّ، من قبيل قولهم بالخطأ والصواب والجودة والرداءة والجواز وعدم الجواز... إلخ بقوله: "فأما وصفهم بالحسن أو القبح أو الجواز وعدم الجواز، فليست أحكاماً ذاتيّة ولا تحكّميّة، بل هي جدّ موضوعيّة، لأنها صادرة من مشاهدتهم وتبّعهم للاستعمال الفعليّ للنّاطقين أصحاب هذه اللّغة السّليقيين، فكل حكم من ذلك مرجعه سلّم الكثرة والقلّة الذي اعتمدوه"²¹

فالنّحويين استعانوا بالإحصاء، فكان سلّم الكثرة هو المعيار المعتمد في وضع القواعد الكلّيّة للغة، حيث قاموا بإحصاء الأصوات والبنى والتراكيب والمعاني وتصفحوها تصفحاً شاملاً، فتمكّنوا بواسطة هذا الاستقراء الإحصائيّ من التّمييز بين ما هو مطّرد في الاستعمال وما هو قليل أو نادر أو شاذ، لذا يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن الأحكام المعياريّة التي يطلقها النّحويّون راجعة لاختيارات المتكلم الفعليّ وليست من أهواء النّحويّ الواضع للقاعدة "واستحسان النّحويّ مثل سيبويه واستقباحه لشيء، هو في الواقع مطابق لموقف النّاطقين أنفسهم، بدليل قوله عن كلّ ما عُرف عندهم بأنه عربيّ، و(هذا من كلامهم) (وكل هذا من كلامهم) وأما ما رفضوه فهو دائماً ما لم يكن من كلامهم، فهذا وحده المحكوم عليه عندهم بعدم جوازه، وما كان قبيحاً عند النّحويّ، فلأنه مخالف لقياس لغتهم مع امتناع كلّ العرب عن استعماله، أو مع استكراه أكثرهم له وعدم إقبالهم عليه، ولا يرفضون شيئاً مما أجمعوا على سماعه"²²

فهل يمكن أن يحصي النّحوي أساليب العرب في كلامها ثم يعدد اختياراتها التي تتجلى في التّمط المطّرد من كلامها، والنّمط الشاذ ثم يتوقّف عند الوصف، فيكون بذلك قد سوّى بين المطرد والشاذ، فما الفائدة من التّقصي والاستقراء والوصف وحده إذن؟ فالناظر في كلام النّحويين الأوائل كالخليل وسيبويه وأصحابهما يلاحظ أن النّحوي موضوعي في عمله إلى أبعد حدّ، فيكتفي بأن هذا الضّرب من الكلام اطرّد اطرادا كاملا في كلام العرب أو أكثرهم فيقوم بتقييده على شكل قواعد مستنبطة منه، وأما إذا كان فيه أكثر من وجه فيصف الكثير منه بأنه عربيّ جيّد إذا كان له نظائر، أما إذا قلّ قلة أو يكاد لا يعرف مع خروجه تماما عن بابه فهذا هو الذي يصفه بأنه قليل رديء أو قبيح، أما الذي يخالف نظائره من بابه مع كثرته في الاستعمال فلا يقول عنه إنه قبيح أبدا، بل يكتفي أن يسجل أنّه شاذ.²³

ويردّ عبد الرحمن الحاج صالح على ما وجّهه تمام حسان من نقد لنظريّة العامل ومبدأ التّعليل، وما دعا إليه من تجريد النّحو العربيّ منهما، مؤكّدا أن الاكتفاء بالوصف وحده سيُفضي إلى تصوّر قاصر للدرس اللّغويّ، ويشبّه هذا المسلك بما يسميه "الوصف البدائي" الذي لا يتجاوز نقل الظّواهر كما تُرى، نقلا فوتوغرافيا سطحيا، دون النّفاذ إلى تفسيرها أو الكشف عن علمها.

ومن هذا المنطلق يطرح تساؤلا جوهريا: هل يمكن للباحث أن يكتفي بوصف بسيط للظّواهر اللّغويّة؟ وهل تبوح هذه الظّواهر بذاتها – دون تدخّل علميّ منظّم – بأسباب نشأتها ومسارات تطوّرها وتحولاتها؟ ويجيب بأن هذا التّصور يتعارض مع طبيعة البحث العلميّ، إذ إنّ الظّواهر لا تكشف قوانينها تلقائيا، بل تتطلب جهدا تحليليا تجريبيّا ميدانياً يقوم على الفرض والتّفسير.

ويستند في ذلك إلى ما استقرّت عليه العلوم التّجريبية، التي لا تقف عند حدود الوصف، بل تتجاوزه إلى بناء الفروض، والبحث في الأسباب، وصياغة النّماذج التفسيرية، ثم اختبارها بالتّجربة؛ فتُقبل إن ثبتت صحتها، وتُرفض إن لم تصمد أمام التّحقيق، وعلى هذا الأساس، يخلص إلى أن التّعليل في النّحو العربيّ ليس ترفا يمكن الاستغناء عنه، بل هو ركيزة أساسية تمنح الدّرس اللّغوي عمقه العلميّ، وتُخرجه من سطح الوصف إلى مستوى التّفسير العلميّ.²⁴

أما أحمد إسماعيل عمامرة فيذهب إلى ما ذهب إليه عبد الرحمن الحاج صالح، فهو أيضا يرى بأنّ المعياريّة مبدأ مهم في رسم قواعد اللّغات ولا ينبغي أن تكون المعياريّة مقرونة بهوى النّحويين بالضرّورة، فما اطرّد أو شذّ أو قلّ أو جاز وغير ذلك من أحكام نحويّة لا يأتي به النّحوي على هواه بل هو من واقع النّصوص اللّغويّة بقدر ما كان في وسع النّحويين استخلاصه.²⁵

ويرى أحمد إسماعيل عمامرة أيضا أنّ إبراهيم أنيس أخطأ في تقويمه لجهود النّحويين الأوائل حين اتهمهم بالكذب والتّسلط على اللّغة، وزعمه أنهم ابتكروا الإعراب وصنّعوه من العدم، ويعدّ أحمد إسماعيل عمامرة هذا الحكم غير مستساغ، ولا يُفضي إلى أي نتيجة علميّة، إذ يخالف في جوهره مذهب النّحويين المتقدّمين الذين

يرون أن اللّغة العربيّة معربة بطبيعتها، وقد أثبت علم السّاميات المقارن أصالة الإعراب في العربيّة، وفي لغات شقيقة ضمن العائلة السامية، ممّا يدحض الزعم القائل إن الإعراب مجرّد اختراع، كما يعيب على إبراهيم أنيس تضخيمه لما أسماه "هوى النحاة" وادعاؤه أن الإعراب نتاج سيطرة النّحويين على الأمراء والمثّقين والشّعراء، وإخضاعهم لتلك القواعد المصنوعة، ويؤكّد أن من الظلم والتّعسف إنكار الإعراب في الشعر الجاهلي، وفي القرآن الكريم، وفي كلّ النصوص المعربة المتواترة، إذ يشهد الوزن الشعري والبنية الإيقاعية لهذه النصوص بصحّة الإعراب، ويظهر أن ما توارثه العرب من قواعد الإعراب لم يكن مفروضا اعتباطا، بل هو انعكاس طبيعيّ للاستعمال اللّغوي المنضبط والمتواتر.²⁶

ويثمن أحمد إسماعيل عمامرة سلوك النّحويين بمعيّرة اللّغة ويرى المنهج المعياريّ هو الأجدى لحفظ الثّوابت اللّغوية للأمة العربيّة التي هي جزء من هويتها الاجتماعيّة والفكريّة والدينيّة²⁷ إذ "كان من الأهميّة بمكان لدى المعياريّة أن تشقّ طريقها لإقامة معايير تجمع النّاس على خصائص ينتفع بها الجميع، بدلا من أن تتيه في لجج التّعبد اللّهي باسم الوصفية التي لو أخذ بها لكثرت القواعد كثرة يصعب معها أن تتوحّد الأمة عليها، ولذا كان لا بد للمعياريّة من أن تضحي بكثير من الطّواهر الوصفية فلا تقيم القواعد عليها وقد تحملها على الضّرورة إن هي جاءت في الشعر، أو على الشّدوذ إن هي جاءت في النثر، والشاذ قد يكون دارجا لفئة من الفئات ولكنه خاص بتلك الفئة ولا يعم سائر الفئات."²⁸

وكل أمة تسعى للمحافظة على ثوابتها وقد كانت مهمة النّحويين المحافظة على هذه الهوية وقد نجحوا في ذلك على مدى طويل من عمر العربيّة، فهل ننسف جهدهم في ذلك استنادا إلى موقف شاعر تجاوز الثّوابت فردوه إليها؟ وأيهما أولى أن نردّ الشّاعر أم نفلت العنان لتجمع بنا اللّغة في مهاوي التّطور، فقدرتنا على التّواصل مع الأجيال السّابقة فضلا عن قدرتنا الرّاهنة على التّواصل قراءة وكتابة وقولا، لأكبر دليل على أن المعايير تستحق أن يحافظ على ثوابتها وأن تُحترم، وأن يُحسّ من يتهاون بها بشيء من العقاب الاجتماعيّ.²⁹

وأما محمد حسين فيري بأن "قواعد كل لغة تنبع من واقعها ومن طبيعتها واللّغة العربيّة لها واقع خاصّ ربما كانت تنفرد به بين سائر اللّغات، ولها طبيعة خاصّة صنعت قواعد لها لضبطها، وهذه القواعد صلّحت منذ أزيد من ألف عام لضبط ألسنة المتكلّمين بالعربيّة والمؤلّفين فيها من العرب والمسلمين، وهي لا تزال صالحة، وقيام تجارب حديثة صالحة خاصّة عند الغربيين ليس مبرّرا لنقلها إلى الدّراسات اللّغوية العربيّة، فهذه الدّراسات الغربيّة تنبع من واقع اللّغات الأوربيّة أو الأمريكيّة التي تختلف عن واقعنا كلّ الاختلاف، على أن هذه الدّراسات لا تزال عند الغربيين في طور التّكوين ولم تستقر بعد، ولم يصل فيها أصحابها إلى اتّفاق على الأصول أو المصطلحات."³⁰

ورأى أن إقحام الدّراسات اللّغوية الغربيّة في دراسة التّراث اللّغوي العربيّ هو إفساد مُضّر وقلب للأوضاع لأنّه لا يصدر عن حاجة في واقع الأمر تدعو إليه، لأنّه يحاول فرض قواعد نابعة من خارج اللّغة العربيّة على طبيعتها

اللّغويّة، بدل أن يستنبط من واقعها اللّغوي وطبيعتها المستقرّة قواعد تعين على فهمها وضبطها واستخدامها في التّعبير واللّغة العربيّة غنية بالدراسات عريقة فيها وقياسها على اللّغات الأوروبيّة التي ليس لها مثل هذا التّراث اللّغوي خطأ فادح لا يكون إلا عن جهل أو سوء قصد، جهل بسنن الله التي لا تتبدّل، التي قضت باختلاف النّاس في أجناسهم وألوانهم وألسنتهم، أو سوء قصد يعمل على تفريق المسلمين وفصلهم عن مصادر دينهم وتراثهم.³¹

ويحتج محمد محمد حسين بالنهضة التي حقّقها شعراء العصر الحديث وأدباؤه في ردّ الدّعوات التي تشكو صعوبة قواعد العربيّة فدعت إلى التّخلي عنها والتّحلل من قوانينها يقول: "وقد اقترنت هذه الدّعوات بالكلام عن صعوبة اللّغة العربيّة، وهو زعم وهميّ يكذّبه الواقع الرّاهن من نهضة اللّغة العربيّة وآدابها في القرن الأخير على يد طائفة من الشّعراء والكتّاب، ردوا عليها نضرتها وجدّتها... فقد حقّقت هذه الطّائفة نهضتها الأدبية الحديثة من طريق القواعد العربيّة التي يزعم الرّاعمون صعوبتها وعجزها عن تنشئة جيل عربيّ صالح، صحيح العبارة والفكر، ولم تحقّقها عن طريق ابتكار قواعد أخرى."³²

أما لؤي علي خليل يرى بما أن علاقة الدّالّ بمدلوله داخل اللّغة والفكر تؤدّي إلى نتيجة حتميّة وقاعدة أساسيّة مفادها أن كل لغة تحمل في طبيّاتها بوعي متكلّمها أو بغير وعي موقف الجماعة أو الأمّة التي تمثّلها، أي أنها تحمل هويتهم المميّزة التي تعكس موقفهم من العالم، وكل اللغات في هذا الأمر سواء، باندائها وقائمتها، ولما كان الأمر كذلك دلّ ذلك على أن اللّغة العربيّة أيضاً تحمل في بنيتها هويّة الجماعة التي تعبر عنها؛ أي الهويّة العربيّة الإسلاميّة، فلما كانت بنية الهويّة العربيّة الإسلاميّة قائمة على نظام معياريّ؛ فإن اللّغة العربيّة ستقوم بالضرورة على النّظام نفسه.³³

ويرى لؤي علي خليل أن منهج النّحويين في استنباط القواعد سليم وأن النّحويين أبرياء من التّسلط على اللّغة وأبرياء من تعقيدها حسب الأهواء أو الاستدلالات العقلية المجردة فيقول: "والأصل في القاعدة هو كلام العرب؛ لأنها بنيت على ما استقرأه النّحويون من شواهد تمثّل لغة العرب حال استعمالها، فالقاعدة ولدت من رحم اللّغة وهي في طور الاستعمال ولم تبّن على أفكار ذهنيّة مجردة."³⁴

ويرى لؤي علي خليل أن معيارية القاعدة في اللّغة العربيّة معيارية نظام لا فكر لأنها وإن قيدت الصّحة النّحوية بمساحة تحدّها معايير محدّدة تتبّع المطرّد في الغالب الأعم فإنها راعت إلى جانب ذلك الأقلّ اطرادا، بل وقبلت فوق ذلك خروقات للقاعدة في المستوى الرّسمي للغة الممتلّ في الشّعور ونظرت إليها من باب الضّرورات وهي كسر للقاعدة لأسباب جمالية تتعلّق بمفهوم الشّعورية وهو ملمح يدلّ على قوّة النّظام حين يعد ضرباً من الخروج على القاعدة خروجاً جمالياً وإن جعل الأمر خاصاً بالشّعور دون التّأثر.³⁵

كما أنّ من أوجه مرونة بنية النّظام المعياريّ لقواعد العربيّة تركها الباب مفتوحاً أمام مستعملها ليضيفوا إليها ويتوسّعوا في استعمالها على الرّغم من انتهاء عصر الاحتجاج فالنّحويون على وعي بأن اللّغة كائن متطوّر لاقرانه بحياة الإنسان المتطورة في شتى المجالات فاقتضى ذلك ضرورة أن تواكب اللّغة نشاط الإنسان التي قد

تتطلّب مسمّيات لموضوعات متعيّنة جديدة لم تكن موجودة إبّان الانتهاء من وضع القواعد، أو قد يضطرّ إلى التعبير عن تجارب فكريّة أو عاطفيّة أو اجتماعيّة جديدة اقتضتها متطلّبات الحياة، فمن أجل ذلك كلّه أوجد النّظام المعياريّ آلية القياس لتسمح لمستعمل العربيّة أن يطوّر اللّغة بمفردات وتراكيب ودلالات بما يلائم تجاربه الجديدة من غير أن يخالف النّظام المعياريّ الأساسي، وهو ما يمنح قواعد النّظام خاصيّة المرونة والحركة لا الصّلابة والقساوة والثّبات المطلق.³⁶

ثالثا - مناقشة آراء الفريقين وترجيح الباحثة:

والترجيح هنا لا يُبنى على الانتماء، بل على قوة الحجّة وسلامة المنهج، وإذا نظرنا بعين علميّة دقيقة أمكن الوصول إلى موقف مرجّح دون تعصّب:

أولا، لا شك أن الاتجاه الوصفي الحديث – المتأثر بفرديناند دي سوسير – قد قدّم مكسبا مهما، وهو تحرير الدّراسة اللّغويّة من الأحكام المسبقة، وتنبيه الباحث إلى ضرورة الانطلاق من المعطى اللّغوي كما هو وهذا مكسب منهجي لا يمكن إنكاره، غير أنّ هذا المكسب، في حقيقته، لا يُعدّ جديدا بالقياس إلى الدّرس اللّغوي العربيّ؛ فقد سبق النّحويون العرب إلى العمل بمقتضاه، حيث اعتمدوا الاستقراء الواسع لكلام العرب، وجعلوا السّماع أصلا في بناء القاعدة، فلم ينطلقوا من تصوّرات ذهنيّة مسبقة، بل من واقع الاستعمال اللّغوي الموثوق، ومن ثمّ، فإن ما عدّ ثورة منهجيّة في اللّسانيات الغربيّة، كان عند العرب جزءا أصيلا من منهجهم العلميّ في دراسة اللّغة، لكن التّوقف عند هذا الإجراء وجّله بديلا كاملا عن المنهج التراثيّ يوقع في إشكال جوهريّ، وهو تعطيل وظيفة النّحو نفسه؛ إذ يصبح مجرد إجراء وصفي بلا تعقيد، وبتسوية بين المطرّد والشاذ، وإلغاء للتفسير والتّعليل.

والمتملّ في مواقف بعض الدّارسين المنتقدين للمنهج المعياريّ في النّحو العربيّ يلحظ نزعة واضحة إلى التعصّب للمنهج الوصفي البنيويّ الحديث، ولا سيما بعد التّحوّل الذي أحدثه فرديناند دي سوسير في نقده للنّحو الأوروبي التقليديّ ودعوته إلى إعادة بناء الدّرس اللّغوي على أسس جديدة، غير أنّ هذا الانبهار أوقع عددا منهم في أخطاء منهجيّة، إذ انساقوا إلى تعميم تجربة أوروبية خاصّة على العربيّة دون تمحيص.

ذلك أن المعياريّة في اللّغات الأوروبية القديمة نشأت في سياق مختلف؛ فقد وُضعت قواعد لليونانيّة في العهد السكندري، ثم للاتينية عند الرّومان، اعتمادا على الاستدلال العقليّ والنّظر الفلسفي، مع ابتعاد ملحوظ عن الاستقراء المباشر من ألسنة الناطقين بها، وهو ما أفضى إلى بناء قواعد متصوّرة فُرضت على الاستعمال فرضا، ومن ثمّ، فإن الثورة السوسيرية جاءت – في جانب منها – ردّ فعل على هذا الخلل المنهجيّ.

أمّا في العربيّة، فإن إسقاط هذه الخلفيّة الأوروبية على منهج النّحويين العرب يُعدّ خطأ في الفهم؛ لأن المعياريّة العربيّة لم تنشأ عن تصوّر ذهني مفروض، بل تأسست على استقراء واسع لكلام العرب الموثوق، ثم انتقاء لما

اطّرد وشاع، فتعليل يفسّر الظّواهر، ومن هنا فإنّ التّعصّب للمنهج الغربيّ الحديث، ومحاكمة التّراث النّحويّ العربيّ بمقاييسه دون نظر في أصوله ومنطلقاته، إنّما يقوم - في جوهره - على سوء فهم لطبيعة هذا المنهج، وعلى تجاهل لمنشئه العلميّ الذي يختلف جذريّاً عن نظيره الأوروبيّ.

ودعوة الدّارسين العرب المحدثين للاكتفاء بالمنهج الوصفيّ الحياديّ المحيث من قبيل قول تمام حسان: "فالباحث يفترض أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتّسجيل".³⁷ دعوة مجردة من الاستقصاء لمنهج النّحويين، خاصة حينما وصفوا القواعد العربية المعياريّة بالصّرامة والجمود والابتعاد عن العلميّة، والصّحيح أن المعيار آلية رياضيّة علميّة، لأنّ المعيار في كل المجالات العلميّة لا يقصي العلم الأصيل الصّحيح، كونه علميّاً يحصي ويقيس، ويقارن ويرجّح الاستعمال ويمكّن من معرفة الصّحيح من الفاسد، أما الاكتفاء بالإجراء الوصفيّ في دراسة اللغة، على أهميته في رصد الظواهر اللغوية كما هي في الاستعمال، يفضي إلى قصور منهجيّ إذا لم يُدعم بضوابط معيارية، ذلك أنّ الوصف المحض يميل إلى تسجيل جميع الاستعمالات دون تمييز كاف بين الصّواب والخطأ، أو بين المطّرد والشاذّ، مما يؤدّي إلى نوع من التّسوية المنهجية التي تُضعف القدرة التّقويمية للدرس اللّغوي، وينتج عن هذا القصور جمود في توجيه الاستعمال اللّغوي، إذ يغيب البعد الضّابط الذي يضمن استقرار القواعد وحفظ نسق اللغة، فالمنهج المعياريّ ضروريّ ولازم من لوازم المنهج الاستقرائيّ، فمذهب الأوائل كان استقرائياً يجري القياس بعد ذلك، بينما البنيوية ليست معيارية في الإجراء واستقراؤها محدود جداً، وهذا ما يدحض قول الدارسين المحدثين بأنّ القواعد المعياريّة في النّحو العربيّ قد فرضت بالقوة على المتكلمين المتأخرين باللغة.

ومن جهة أخرى، فإنّ تتبّع سلوك النّحويين في مؤلّفاتهم يعضّد ما قرّره عبد الرحمن الحاج صالح من أنّ عمل النّحويّ يقوم أساساً على رصد كلام العرب كما ورد في الاستعمال الموثوق، ثمّ تعقيده في صورة قواعد نحويّة وصرفيّة... إلخ ولا يعني ذلك إغفال الشاذّ، بل يُثبتونه ويُقرّون بندرته، مع منع القياس عليه لعدم اطّراد، ومن خلال هذا التّمييز بين المطّرد والتّادر، يتوصّل النّحويّ إلى استنباط المعيار، أي المقيس عليه، وهو ركن جوهريّ في بناء القياس.

ويغدو القياس، بناء على ذلك، أداة استدلالية لضبط الأحكام اللغويّة والتّحقّق من كليّتها، لا مجرد افتراض نظريّ، إذ يستند في أصله إلى الاستقراء الحسيّ التجريبيّ لمجالات الاستعمال العربيّ الفصيح. ومن ثمّ، فإنّ الاستقراء يمثّل الأساس المنهجيّ الذي قامت عليه الدّراسة اللغويّة العربيّة، بوصفه منهجاً علميّاً يجمع بين الرّصد الدّقيق والتّقعيد المنظّم.

أما ذهب إليه تمام حسان من أنّ النّحويين قد أوقفوا الاستقراء بإغلاق باب الشّواهد، وأنهم انتقلوا إلى فرض القواعد على اللّغة، لا ينهض أمام حقيقة المنهج النّحويّ العربيّ كما تكشفه نصوصه وتاريخه، فقولهم بانتهاء

زمن الاستشهاد لم يكن إلغاء للاستقراء، بل كان تقنيناً لمجاله بحصره في عصور الاحتجاج، حماية للمادّة اللغوية من الاختلاط بعد شيوع اللّحن، وهو إجراء علميّ يضمن سلامة المعطيات لا تعطيلها.

ثم إن الاستقراء لم يتوقف من حيث الممارسة، بل ظلّ همّاً ملازماً للنّحويين، يتجدّد عبر الأجيال؛ إذ أثمر هذا المنهج تراثاً ضخماً من المؤلّفات التي تكاملت فيها جهود العلماء، حيث كانت كل طبقة تُتمّ ما بدّأته سابقتها، وتتجلّى هذه الحقيقة بوضوح في ظاهرة الاستدراكات النّحوية، إذ لم يدّع أي نحويّ الإحاطة بكلام العرب، بل ظلّ باب التّصويب مفتوحاً؛ فنرى نحويّاً يستدرك على آخر ما فاتته أو ما لم يبلغه من الشّواهد، اعتماداً على مزيد من الاستقراء وقد شمل ذلك كبار الأئمة، مثل سيبويه والفراء والمبرد، وقد امتد الأمر حتى بلغ نحوي العصر الأندلسي، وهو يدلّ دلالة قاطعة على أن المنهج كان تراكميّاً مفتوحاً لا جامداً مغلقاً.

كما أنّ القواعد لم تُفرض على الشّواهد، بل استنبطت منها؛ بدليل احتفاظ النّحويين بالشّاذ وتقييده، ومنع القياس عليه، وتمييزهم بين مراتب الاستعمال بالقول في الوجوب والجواز، وهو تقنين علميّ لا تمرين ذهني مجرد، وعليه، فإن القاعدة في النّحو العربي لم تكن سيّدة النّص بمعنى التسلّط عليه، بل كانت خلاصة له، ونتاجاً عن استقراء متدرّج ومتجدد، تؤكد حركته الاستدراك المستمرة التي رافقت بناء هذا العلم،

أما ما قاله إبراهيم أنيس من أن النّحويين قد ابتكروا الإعراب ولم يكن موجوداً في العربية فقد غاب عنه نزول القرآن الكريم معرباً فكيف ينزل القرآن معرباً إلى قوم لا يعربون كلامهم؟ ثم ألم ينتبه إبراهيم أنيس للشّعور الجاهلي في إعرابه وأوزانه؟ وهذا ما رد به عليه أحمد إسماعيل عمايرة في كتابه المستشرقون والمناهج اللّغوية.

أمّا ما وجّهه بعض الدّارسين من نقد لمبدأ "القاعدة" في المنهج المعياري للنّحو العربيّ، فإنه يكشف - في جانب منه - عن تأثر واضح وانهار أني بالمنهج الوصفيّ، فاللسانيات الحديثة في سياقها الأوروبي، اتجهت إلى دراسة اللغة في حالة تجريد وعزل عن تاريخها ومعاييرها، وهو توجّه ارتبط بطبيعة تلك اللّغات التي شهدت تحولات وانقطاعات جعلت الاستناد إلى معيار تاريخي ثابت أو كلام مقدس غير محرف أمراً عسيراً بل مستحيلاً.

أمّا العربية، فالوضع فيها مغاير؛ إذ تقوم على رصيد موثوق من الشّواهد المتّصلة، في مقدمتها القرآن الكريم، ثم الشّعور العربيّ الفصيح، وكلام العرب الذي حُفظ وضُبط منذ عصور الاحتجاج، وهذه المادّة اللّغوية المتواترة هي التي أتاحَت للنّحويين بناء قواعدهم على أساس استقرائي راسخ، يجمع بين الملاحظة والتّقعيد، وبين التّاريخية والمعياريّة في آن واحد.

ومن ثمّ، فإن تعميم التّموذج الوصفي الغربي على العربيّة، والدّعوة إلى إقصاء القاعدة والمعيار بدعوى العلميّة والموضوعية والحياد، إنما يغفل الفارق الجوهريّ بين السّياقين؛ إذ إنّ المعياريّة في العربية ليست عبئاً ينبغي التّخلّص منه، بل هي ثمرة طبيعيّة لاتصال مادّتها اللّغويّة وثبات شواهدها، وعلى هذا الأساس، يمكن فهم التّحوّل السّوسييري نحو الوصف في سياقه الخاصّ، دون أن يُتخذ مقياساً مطلقاً يُحاكم به التراث النّحوي العربيّ.

أمّا الاقتصار على الدراسة الوصفية وحدها - كما دعا إليها حماسة عبد اللطيف - ودعوته إلى الكفّ عن حراسة المعايير، فإنه يفضي إلى إغفال خاصيّة جوهريّة في الدّرس اللّغوي العربي، وهي ترابط مستوياته ترابطاً عضوياً، فالمنهج المعياري عند النحويين لا يفصل بين النّحو والصّرف والصّوت والدّلالة، بل ينظر إليها في شبكة واحدة متكاملة متألّفة معيارياً؛ إذ إن التّعليل الإعرابي كثيراً ما يستدعي التّعليل الصرفيّ، كما أن التغيّر الصوتي قد يؤثر في العلامة الإعرابية، وكل ذلك مرتبط بدلالات المعنى، فمثلاً لا يُفهم توجيه بعض صيغ الجموع - كصيغة "منتهى الجموع" - إعراباً إلا بالرجوع إلى بنيتها الصّرفية، وهو ما يكشف أن القاعدة النّحويّة ليست مستقلة عن غيرها، بل منبثقة من تفاعل المستويات وتألّف معاييرها.

ويتجلّى هذا التكامل بوضوح في عمل المشتقات، وعلى رأسها اسم الفاعل؛ إذ لا يُفهم عمله النّحوي (رفعه للفاعل أو نصبه للمفعول) إلا في ضوء بنيته الصّرفية ووزنه، ودلالته الزمنية والمعنوية، ويمنحه طاقة إسنادية تؤثر في التركيب، وكذلك الشّأن في صيغ المبالغة واسم المفعول، حيث يتداخل الوزن الصّرفي مع الوظيفة النّحوية والدّلالة، فينشأ عن ذلك نظام معياريّ متكامل لا يمكن تفكيكه دون إخلال.

ولا يقف الأمر عند الصرف والنحو، بل يمتدّ إلى المستوى الصوتي؛ فالتغيّرات الصّوتية - كالحذف والإدغام والإعلال - قد تؤثر في البنية الصّرفية، ومن ثمّ في التّوجيه النّحوي ذاته، وكذلك أثرها في الإيقاع والدّلالة، ومن هنا يتبيّن أن الدّعوة إلى فصل المستويات اللّغوية بدعوى الحياد العلمي - كما في بعض الاتجاهات البنوية - يؤدي إلى تجزئ الظّاهرة اللغوية، وتفكيك ما هو متلازم بطبيعته، وهو ما لا ينسجم مع خصوصيّة الدّرس العربيّ القائم على التّكامل بين المستويات، ولا يحقق الفهم العميق لبنية اللغة ووظائفها.

الخاتمة:

- المعياريّة العربيّة قائمة على اتصال الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية بالتواتر، على عكس اللغات الأوروبية غير المعياريّة التي تقبل الاندثار.
- من الضّروري الفصل بين الدّرس اللّغوي الغربي والدّرس العربي، والكفّ عن محاسبة النّحويين الأوائل وفق أسس اللّسانيات الغربيّة.
- عند مقارنة الموقفين، يتضح ضعف حجج دعاة التجديد في المنهج العربيّ وقوة أدلة أنصار الاتجاه التّراثي المعياريّ.
- غفل بعض الدارسين المحدثين عن الملاحظات التاريخية والمعرفية التي نشأ في ظلها المنهج المعياري في البيئتين العربيّة والأوروبية، فقادهم ذلك إلى التقليل من قيمة المنجز النحوي العربي، والدعوة إلى إسقاط المناهج اللسانية الغربية الحديثة على العربيّة إسقاطاً مباشراً.
- أظهر عبد الرحمن الحاج صالح من خلال سلسلة تحقيقاته وتعليقاته سبق العرب في اتباع المنهج العلمي من خلال الاستقراء والقياس، وبيان أسباب ظهور الظواهر اللّغوية واستقرارها.

- المنهج المعياريّ العربيّ يجمع بين الملاحظة الدّقيقة، الاستقراء، القياس، والتّقعيد المنطقي بواسطة العلة والعوامل النّحوية، ما يضمن فهم الظواهر اللّغويّة بشكل علميّ متكامل.
- القراءة العلميّة للتّراث العربيّ المعياريّ تظهر خصوصيّة وقيّمته، وتؤكد ضرورة الاعتراف بسلامته المنهجية والنّظرية بدل محاكمته بمعايير غير ملائمة، فالحاجة إلى قراءة التّراث النّحوي قراءة علميّة موضوعيّة منصفة ضرورة حتمية.

هوامش وإحالات المقال

- ¹ ينظر، نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1978 ص: 79.
- ² أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود، دار الثقافة، بيروت لبنان، 1972، ص: 85.
- ³ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علم اللسان، ج: 03، موفم للنشر، الجزائر، 2012 ص: 62-63.
- ⁴ ينظر، المرجع السابق، ص: 79.
- ⁵ ماريو باي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط 1419، 1998-08، ص: 227.
- ⁶ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علم اللسان، ج: 03، ص: 80.
- ⁷ دي سوسير، علم اللغة العام، تر: يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، ط: 03، 1985، ص: 19.
- ⁸ تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2004، ط: 04، ص: 26.
- ⁹ السابق، ص: 26.
- ¹⁰ تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية: 159.
- ¹¹ السابق، ص: 57.
- ¹² إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط: 03، 1966، ص: 183.
- ¹³ السابق، ص: 196.
- ¹⁴ عباس حسن، اللغة والنحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1971، ص: 99.
- ¹⁵ حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1996، ط: 01، ص: 83.
- ¹⁶ السابق: 100.
- ¹⁷ محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، القاهرة مصر، 1988، ص: 56.
- ¹⁸ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص: 247.
- ¹⁹ السابق ص: 246.
- ²⁰ السابق ص: 247.
- ²¹ السابق، ص: 248.
- ²² السابق، ص: 248.
- ²³ ينظر: السابق، ص: 248.
- ²⁴ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح بحوث ودراسات تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ص: 16-17.
- ²⁵ ينظر: أحمد إسماعيل عمارة، المستشرقون والمناهج اللغوية، دار حنين، عمان، الأردن، 1992، ط: 02، ص: 91.
- ²⁶ ينظر: السابق، ص: 92.

- ²⁷ ينظر: أحمد إسماعيل عمامرة، المعيارية هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية، (دراسة لغوية مقارنة بين المعيارية العربية والمناهج اللغوية ث بحث مقدم في 19 جمادى الأولى 1433، الجلسة السابعة في مؤتمر اللغة العربية ومواكبة العصر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ص: 26.
- ²⁸ السابق ص 27
- ²⁹ ينظر: السابق ص: 26.
- ³⁰ محمد محمد حسين، حصوننا مهددة من داخلها، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 08، 1983، ص: 195.
- ³¹ ينظر: السابق، ص: 205.
- ³² السابق، ص: 201-202.
- ³³ لؤي علي خليل، وعلي أبو زيد، معيارية العربية- دراسة في بنية النظام اللغوي-مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، (2016) العدد 03، ص: 140.
- ³⁴ السابق، ص: 144.
- ³⁵ السابق، ص: 146.
- ³⁶ السابق، ص: 147.
- ³⁷ تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 26.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط 03.
- أحمد إسماعيل عمامرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، دار حنين، عمان، الأردن، 1992، ط 02.
- أحمد إسماعيل عمامرة، المعيارية: هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية، دراسة لغوية مقارنة بين المعيارية العربية والمناهج اللغوية، بحث مقدم في 19 جمادى الأولى 1433 هـ، الجلسة السابعة في مؤتمر اللغة العربية ومواكبة العصر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1972.
- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2004، ط 04.
- حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1996، ط 01.
- دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، ط 03، 1985.
- عباس حسن، اللغة والنحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1971.
- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علم اللسان، ج: 03، موفم للنشر، الجزائر، 2012.
- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات: تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، المجلد 01، العدد 01.
- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان.
- لؤي علي خليل، علي أبو زيد، معيارية العربية: دراسة في بنية النظام اللغوي، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، 2016، العدد 03.
- ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط 08، 1419-1998.
- محمد عبيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1988.
- محمد محمد حسين، حصوننا مهددة من داخلها، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 08، 1983.
- نايف خرما، أعضاء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1978.